مشروع تحديات الانتقال في سوريا

ورقة مناقشة (15)

الحكم الذاتي المحلي الجزئي في شمال سوريا: شروطه، ديمومته، قابلية تكراره

ألكساندر ديسينا، منظمة iMMAP

مركز جنيف للسياسات الأمنية

مركز جنيف للسياسات الأمنية هو مؤسسة دولية تأسست عام 1995 وتضم 53 دولة، غرضها الرئيسي تعزيز السلام والأمن والتعاون الدولي عن طريق تعليم المهارات التنفيذية وبحوث السياسات التطبيقية والحوار. يتولى المركز تدريب المسؤولين الحكوميين الدبلوماسيين، والضباط العسكريين، وموظفي الخدمة المدنية الدولية، وموظفي المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص في المجالات ذات الصلة بالسلام والأمن الدوليين.

مشروع تحديات الانتقال في سوريا

مشروع متعدد الأطراف للحوار والبحث يهدف إلى بناء الجسور بين الاتحاد الأوروبي وروسيا وتركيا والولايات المتحدة بشأن قضايا ثلاث، هي: الإصلاح، وعودة اللاجئين، وإعادة الإعمار. يدير المشروع مركز جنيف للسياسات الأمنية بالتعاون مع معهد الجامعة الأوروبية والمركز السوري لبحوث السياسات والمؤسسة السورية للسلام "سويس بيس".

المحرر:

عبد الله إبراهيم، الباحث الرئيسي في المشروع.

الكاتب

ألكساندر ديسينا

ألكساندر ديسينا هو من كبار المحللين في منظمة iMMAP، وهي منظمة دولية غير ربحية تقدم خدمات التحليل وإدارة المعلومات إلى المنظمات الإنسانية والإنمائية. وفي عامي 2018 و2019، كان ديسينا زميلاً زائراً لمعهد غرب آسيا - شمال إفريقيا في عمّان، عاصمة الأردن، حيث ركز دراسته على الصراعات بين الفصائل في جميع أرجاء المنطقة مع تركيز خاص على سوريا وليبيا. ومن 2015 حتى 2018، عمل ديسينا باحثاً في مجلس العلاقات الخارجية في واشنطن العاصمة، وعمل قبل ذلك مع مراكز بحثية ومنظمات غير حكومية في لبنان وكردستان العراق. ولديسينا مقالات منشورة في مجلة فورين أفيرز، وواشنطن بوست، وور أون ذا روكس، وكايرو ريفيو، وصحف ومجلات أخرى. يحمل ديسينا شهادة الماجستير في حل النزاعات من جامعة جورج تاون.

الأفكار المطروحة تمثل رأي الكاتب ولا تعبر عن رأي الناشر.

نُشرت في تشرين الأول/أكتوبر 2020

جميع الحقوق محفوظة لمركز جنيف للسياسات الأمنية.

مقدمة

استعادت الحكومة السورية في تموز/يوليو 2018 سيطرتها على أجزاء من محافظة درعا، التي كانت معقلا لعدد من المجموعات المتمردة ومجالس الحكم المحلي المدعومة دوليا بشكل ملموس. وبمزيج من القوة العسكرية والمفاوضات، استعادت الحكومة السورية السيطرة على طرق وبنى تحتية رئيسية، رغم احتفاظ عدد من الجماعات المسلحة السابقة بحكم ذاتي محدود في مجتمعاتها المحلية. ومنذ ذلك الحين، أدى تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية والخدمات الشحيحة، إلى جانب المنافسة بين الجهات الأمنية للحكومة السورية وفصائل المعارضة السابقة، كلها أدّت إلى تهديد استقرار الوضع القائم في درعا، لكنه ظل على ما هو عليه إلى حد كبير.*

واستندت نتائج هذه المفاوضات، واستعداد الحكومة السورية لتقبلها، إلى عوامل متعددة، منها: الطبيعة المعتدلة نسبياً لفصائل المعارضة الجنوبية، والمواقف العسكرية الروسية والإسرائيلية، والصلات التاريخية لشعبة المخابرات العسكرية في درعا. ورغم أهمية الدروس المستفادة من الجنوب، إلا أن تكرار الظروف والنتائج الخاصة بدرعا في أماكن أخرى من سوريا أمر مستبعد.

ظروف الحكم الذاتي المحلي في الجنوب

أدّى خفض المساعدات الأمريكية طيلة أوائل عام 2018 إلى تراجع فصائل المعارضة في درعا مقابل تقدم الحكومة السورية، إذ اعتمدت المجتمعات المحلية في الجنوب على تلك المساعدات بصورة كبيرة. كما أسهم رفض الأردن السماح لفصائل المعارضة باستخدام أراضيها كقاعدة لشن هجمات مضادة في ذلك. وقد أكدت السفارة الأمريكية في عمّان عزلها لقادة الفصائل الجنوبية عبر رسالة على واتساب بتاريخ 19 حزيران/يونيو، كان نصّها: "يجب ألا يعتمد قراركم (بشأن التفاوض أو الاستسلام) على افتراض أو توقع تدخل عسكري من جانبنا".

لماذا إذن كانت الحكومة السورية منفتحة على النتائج المتفق عليها التي تحتفظ هذه الفصائل بموجبها بدرجة من الحكم الذاتي المحلي؟ لقد كان للمفاوضين والشخصيات البارزة من الطرفين دور محوري في التوصل إلى تسويات، ولكن عوامل أوسع خلقت هذه الظروف الاستثنائية في جنوب سوريا.

<u>تهديد فصائل المعارضة المحدود</u>

أولاً، شكّلت فصائل المعارضة في الجنوب تهديداً للحكومة السورية ومصالحها الأساسية بشكل أقل مقارنة بتهديدات معقل المعارضة الرئيسي بشمال غرب البلاد. وبسبب الضغط الكبير من مركز العمليات العسكرية (المعروف بأسم "غرفة الموك") بقيادة الولايات المتحدة ومن الأردن -الذي أراد الحفاظ على التبادل التجاري

* هذه الورقة مترجمة عن إسهام للمؤلف منشور باللغة الإنجليزية على الموقع الإلكتروني لمركز جنيف للسياسات الأمنية.

وعلى علاقات طيبة نسبياً مع الحكومة السورية- كانت هذه الفصائل أقل تطرفاً وأقل فعالية عسكرية من تشكيلات في مناطق أخرى، ولم تقم بمحاولات كبيرة للاستيلاء على درعا المحطة أو أي منطقة حساسة أخرى تسيطر فيها الحكومة السورية. ويرجع ذلك إلى تركيزها على الدفاع عن المجتمعات المحلية في منطقة حوران وتوفير المواد الأساسية لها أكثر من شن هجوم مؤثّر على الحكومة السورية، باستثناء هجوم صيف 2017 الذي شنّته الفصائل للسيطرة على منطقة المنشية ذات الكثافة السكانية القليلة بغرب درعا البلد.

واعتبرت دمشق الفصائل في الجنوب -التي اتخذت موقفاً أكثر مرونة تجاه الحكومة السورية من موقف نظرائها شمال غرب البلاد- شركاء للاندماج في هياكلها الأمنية والتفاوض على تسليم أراضيها، ما مكّن من عودة محدودة للحكومة السورية إلى مناطق المعارضة واستعادة سيطرة الحكومة السورية على معبر النصيب الحدودي مع الأردن والطريق الدولي M5 الذي يربطه بدمشق.

المواقف العسكرية الروسية والإسرائيلية

كانت مواقف روسيا وإسرائيل تجاه النشاط العسكري في الجنوب حاسمة لانخراط الحكومة السورية في المفاوضات. من المؤكد أن روسيا شنّت ضربات جوية في المنطقة، وبما أنها أعطت الأولوية للمفاوضات الدولية واتفاقات وقف التصعيد التي حازت على اهتمام دولي، لم تكن راغبة في القيام بحملة عسكرية واسعة ومستمرة لتمكين الحكومة السورية من السيطرة على أراض جنوب سوريا بالقوة وحدها. وبسبب استبعاد هذا الخيار، كانت الحكومة السورية ستضطر إلى الاعتماد على دعم كبير من المليشيات المدعومة من إيران للسيطرة على هذه المساحات. وكان هذا الخيار سيؤدي إلى وقوع خسائر فادحة بين قوات الحكومة السورية، وربما تقلق دمشق من رد قاسٍ من طرف إسرائيل.

وبدورها، عبّرت إسرائيل بصورة واضحة ومتكررة عن استعدادها وقدرتها على ضرب أهداف إيرانية، بل وأهداف للجيش السوري وأخرى لجهاز مخابرات الحكومة السورية في الجنوب وفي مناطق أخرى من سوريا إذا ما اقتربت المليشيات المدعومة من الحرس الثوري الإيراني من الحدود الإسرائيلية. وقد وقعت أقسى تلك الاعتداءات في 10 أيار/مايو 2018، حين قصفت إسرائيل نحو 70 موقعاً في جميع أنحاء البلاد، ما أسفر عن مقتل جنود من الجيش السوري ومقاتلين من المليشيات الموالية للحكومة وتدمير أهداف إيرانية على حد سواء. وسوف تهدد أي عملية عسكرية للاستيلاء على مناطق في درعا بالقوة بحدوث تصعيد قد تشلّ فيه إسرائيل عناصر حساسة من المنظومة الأمنية السورية. لذلك، تفضّل دمشق التسويات والحكم الذاتي الجزئي على الهجمات الإسرائيلية الواسعة.

الصلات التاريخية على الأرض

كانت الصلات التي طورتها شعبة المخابرات العسكرية وحافظت عليها مع المجتمعات المحلية في درعا، لا سيما تلك التي وضعها العقيد لؤي العلي كرئيس لفرع الشعبة في درعا قبل اندلاع الصراع، حاسمة أيضاً في

المفاوضات. وفي 2018، وسط هجمات الحكومة السورية وروسيا المستمرة على درعا، كان بوسع العلي، رئيس شعبة المخابرات العسكرية في جنوب سوريا، إبرام صفقات مع عشائر وعائلات بارزة لتلبية مصالحهم، أو على الأقل إظهار قدرته على فعل ذلك. وكان بوسع الشعبة تقديم نفسها كأهون الشرور أمام المجتمعات المحلية، أي أفضل من استيلاء قوات النمر أو المليشيات المدعومة من الحرس الثوري الإيراني أو الفرقة الرابعة عليها بالقوة.

وإلى جانب المقاربة الأكثر ليونة، مارست الشعبة الإكراه والتهديد باستخدام القوة لتحقيق أهدافها في الجنوب، بمساعدة صلاتها التاريخية وبروز حضورها. ولتحقيق التوازن بين التوافق والإكراه، كان العلي، بدعم من روسيا، في موقف أفضل لإقناع العشائر والعائلات بالضغط على قادة الفصائل للتفاوض والانضمام إلى شعبة المخابرات العسكرية وروسيا.

<u>توافق عوامل</u>

خلق مزيج العوامل هذا بيئة مواتية للتسويات في الجنوب. ولأن المعارضة لم تكن تمثّل تهديداً كبيراً لدمشق، حمت المواقف الروسية والإسرائيلية الجنوب إلى حد ما، وكانت الأجهزة الأمنية السورية تتمتع بصلات وعلاقات كافية لتشكيل أساس التعاون بين الأطراف المتنازعة، فقد كانت الحكومة السورية أكثر ميلاً إلى السعي إلى المصالحة من المجازفة بحملة عسكرية طويلة ومكلفة وغارات إسرائيلية ذات كلفة أكبر. وبهذا، ظل عدد من المراكز السكانية في درعا تحت سيطرة الفصائل المحلية مع تدخّل محدود من طرف الجهات الأمنية للحكومة السورية.

استمرارية البيئة الحالية

في حين تم تفادي التداعيات الأكبر لحملة عسكرية، ازدادت الظروف الأمنية في جنوب سوريا خطورة منذ صيف عام 2018. إذ حاولت شعبة المخابرات العسكرية وروسيا استعادة هيمنة المؤسسة الأمنية إلى وضعية ما قبل الحرب في الجنوب عن طريق العمل مع الجماعات المتمردة الأكثر مرونة. وجنّدت الشعبة وروسيا مقاتلين في الفيلق الخامس تحت قيادة أحمد العودة، الزعيم السابق لقوات شباب السنة، فضلاً عن نشر أفرادها في الميدان. وفي حين كان القصد من هذا التشكيل في البداية هو ضم مجموعة أوسع من فصائل المعارضة السابقة، غير أن شخصيات بارزة، مثل أبو مرشد البردان من طفس وآخرون من نوى وجاسم ومناطق أخرى من غرب درعا، رفضت أن تكون تحت قيادة العودة. ومع ذلك، عملت الشعبة وروسيا مع بعضٍ من هذه الفصائل الأخرى.

ولمواجهة شعبة المخابرات العسكرية وروسيا، ظهرت شعبة المخابرات الجوية والفرقة الرابعة، المتعاونتان مع إيران والمليشيات المدعومة من الحرس الثوري الإيراني، وجهات أخرى كجهات منافسة على الأرض. ورغم غياب هذه الجهات الفاعلة في الجنوب من قبل، إلا أنها سعت إلى توسيع نفوذها عن طريق تجنيد مقاتلي

المعارضة والفصائل السابقين والتعاون معهم، حيث وعدتهم بتسوية أوضاعهم مع الحكومة السورية وإصدار هويات أمنية لهم ودفع رواتبهم. كما قامت جهات من الجيش السوري التابع للحكومة السورية، لا سيما الفرقة الرابعة، بالتدخّل في الفصائل المتصالحة المتحالفة مع منافسيها والضغط عليها. ومن الأمثلة البارزة على ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أحداث استهدفت فيها الفرقة الرابعة قادة فصيل متصالح مع الحكومة السورية وأعضاء من لجنة التفاوض المركزية في درعا عند حواجز أمنية في ريف درعا الغربي، واستولت مع حلفائها بالقوة على البوابة الشمالية لمعبر نصيب الحدودي من ميليشيا أبو زريق المتحالفة مع شعبة المخابرات العسكرية في آذار/مارس 2020.

وفي الأشهر الأخيرة الماضية، تصاعّدت التوترات بين الفرق الرابعة والفيلق الخامس على نحو كبير. إذ وسّعت الفرقة الرابعة تواجدها في ريف درعا الغربي، وأرسلت تعزيزات كبيرة ووضعت حواجز أمنية بين التجمعات السكنية. وبدوره، وجد الفيلق الخامس نفسه وسط مجموعة من فصائل المعارضة السابقة التي تعرضت لضغوط من الفرقة الرابعة وشعبة المخابرات الجوية وجهات أمنية أخرى تابعة للحكومة السورية، واستُهدفت بمحاولات اغتيال ومداهمات وهجمات بالأسلحة الخفيفة وعبوات ناسفة وتهديدات أخرى من منافسين محليين وجهات مجهولة. وفي 20 حزيران/يونيو، وقعت ربما أهم تلك الهجمات بعبوة ناسفة استهدفت حافلة لنقل مقاتلي الفيلق الخامس قرب قرية كحيل، وأسفرت عن جرح عشرات المقاتلين. وفي 29 أيلول/سبتمبر، أسفرت محاولة فاشلة من فصائل منافسة من السويداء للهجوم على موقع للفيلق الخامس شمال وشرق بُصرى الشام عن سقوط ما لا يقل عن 15 ضحية من فصائل السويداء وضحية واحدة من الفيلق الخامس وإصابة العشرات بجروح. وقد اعتبر الكثيرون الهجوم على الفيلق الخامس يوم 29 أيلول/سبتمبر أنه بتدبير من إيران أو حزب الله، ولكن ظلّت التفاصيل غامضة.

وتعهد أحمد العودة في 23 حزيران/يونيو، بعد تعرضه لتهديدات مستمرة، بتوحيد الفصائل السابقة في جميع أرجاء الجنوب السوري تحت مظلة الفيلق الخامس، غير أن تقدّمه في هذا الصدد ما يزال محدوداً. وفي 3 أيلول/سبتمبر، أفادت التقارير بأن الفيلق الخامس جنّد 460 مقاتلاً جديداً، لكنها تشير إلى تأخيرات في دفع المرتبات وإصدار بطاقات الهوية الأمنية. علاوة على ذلك، أدت محاولات توسيع الفيلق الخامس إلى توترات وصدامات داخلية. ووقع الحدث الأبرز في 6 أيلول/سبتمبر، حين انشق 50 جندياً من اللواء 112 من الجيش السوري والتحقوا بالفيلق الخامس في القنيطرة، ما أسفر عن اشتباكات بين الفيلق الخامس وداعميه من شعبة المخابرات العسكرية.

وتأتي هذه التوترات في ظل ظروف أمنية صعبة بالعموم، حيث تشهد المناطق في جميع أرجاء الجنوب السوري محاولات اغتيال مستمرة، واشتباكات بالأسلحة الخفيفة وتفجيرات بعبوات ناسفة. وترتكب معظم هذه الهجمات جهات مجهولة استهدفت فصائل متصالحة من المعارضة وجهات أمنية للحكومة السورية ومدنيين. كما تسود ظروف اقتصادية صعبة، حتى قبل الأزمة الاقتصادية الأخيرة في سوريا في أواخر عام 2019

وحتى عام 2020. علاوة على ذلك، فشلت الحكومة السورية في سد فجوة الخدمات الناتجة عن وقف المساعدات الدولية، والتي أسهمت في خلق مظالم محلية مشتركة مع مقاربة الحكومة السورية في الجنوب.

وقد فسّر البعض هذه العوامل على أنها مقدمة إما لانتفاضة جديدة أو لهجوم واسع جديد للحكومة السورية على المجتمعات المحلية التي لا تزال تحت سيطرة جماعات المتمردين السابقين. غير أن الاحتمالين مستبعدان، في ظل الديناميات الحالية. وفي حين شهد الجنوب احتجاجات ومظاهرات متجددة، كان معظمها أواخر 2019 وأوائل 2020، فإن معظم هذه الحوادث وقعت في مجتمعات محلية ومناطق يُعد تواجد الحكومة السورية فيها محدوداً أو معدوماً. ورغم أن هذا مؤشر هام على المظالم المشتركة في الجنوب السوري، إلا أنه لا يعكس قدرة أو استعداد السكان على الانتفاض في وجه الحكومة السورية كما فعلوا عام 2011.

أما فيما يتعلق بالحملة العسكرية، يخشى عدد من المراقبين من أن استعادة سيطرة الحكومة السورية باستخدام القوة على الجيب الصغير للمعارضة في مدينة الصنمين في آذار/مارس 2020 وتهديدها بالهجوم على جاسم في الأشهر اللاحقة يمهدان لهجوم جديد على طفس وبصرى الشام ونوى وجاسم ومناطق أخرى في الجنوب السوري. وفي حين تصعّدت التوترات في هذه المناطق، يصعُبُ على الحكومة السورية شنّ أي حملة عسكرية كبيرة. وعلى عكس مدينة الصنمين، التي لم تكن تؤوي سوى عشرات المقاتلين، تشكّل كل منطقة من هذه المناطق موطناً لمئات المقاتلين أو أكثر، وكثير منهم كان قد احتفظ بأسلحته الثقيلة من وقت سابق في الصراع. لذلك لن تفكر الحكومة السورية بشن هجوم واسع خشية تكبد خسائر كبيرة والتعرّض لضربات إسرائيلية.

قابلية تكرار النموذج في مناطق أخرى من سوريا

من المستبعد أن تُطبق في محافظة إدلب والمناطق المحيطة بها نفس المقاربة المتبعة في الجنوب السوري، التي تفاوضت فيها الحكومة السورية مع جماعات المتمردين على اتفاقيات تمكّن الأولى من الوصول إلى مناطق حساسة وتمكّن الثانية من الحفاظ على الحكم الذاتي المحلي. وعلى نحو مماثل، يُرجّح أن يستمر قدر كبير من الحكم الذاتي المحلي في شمال شرق البلاد ما دامت الولايات المتحدة تحافظ على وجودها فيها، ولكن إذا انسحبت الولايات المتحدة، فمن المستبعد أن تسمح الحكومة السورية باستمرار الحكم الذاتي هذا.

<u>الحكم الذاتي المحلي في ظل الحكومة السورية مستبعد في إدلب</u>

في إدلب والمناطق المحيطة بها، يُستبعد أن تسمح الحكومة السورية لفصائل المعارضة بتحقيق حكم ذاتي. فأولاً، تتّصف الفصائل في إدلب بكونها أكثر تشدداً وتطرفاً من الفصائل في الجنوب، وأقل استعداداً للتنسيق والتعاون مع الحكومة السورية. ويرجع هذا بصورة كبيرة إلى المقاربة التركية الأكثر تساهلاً بما يخص الحدود وحركة المقاتلين في الشمال مقارنة بسياسات الأردن الصارمة في الجنوب. كما فاقمت الحكومة السورية صعوبة حدوث توافق مثل ذلك بإرسالها المقاتلين المتشددين الذين اعتبرتهم "غير مؤهلين للمصالحة" إلى معظم المناطق التي استعادت السيطرة عليها في إدلب. علاوة على ذلك، تُعتبر الأولوية الأساسية للحكومة

السورية في شمال غرب سوريا، أي الطريق الدولي M4 الذي يربط مرفأي اللاذقية وطرطوس بالمركز الصناعي في حلب، ذات أهمية أكبر للحكومة السورية من البنية التحتية في الجنوب.

ورغم استبعاد قيام الحكومة السورية بالتفاوض مع الفصائل المسلحة المحلية في الشمال الغربي على الحكم الذاتي، هذا لا يعني بالضرورة أنها سوف تميل إلى شن حملة عسكرية ضدها أو أنها ستكون قادرة على ذلك. ومن المحتمل جداً، وبمجرد سيطرتها على الطريق السريع M4، أن تصبح بقية المناطق في محافظة إدلب أرضاً نائية بالنسبة لها، تاركة تركيا لمهمة احتواء هيئة تحرير الشام والفصائل الأخرى، بدل إنفاق مواردها لهذه الغاية.

<u>آفاق الحكم الذاتي المحلي في الشمال الشرقي</u>

إذا استمرت الديناميات الحالية في الشمال الشرقي، أي إذا استمرت الولايات المتحدة بدعم قوات سوريا الديمقراطية وسمحت لها ولحلفائها بمواصلة التعاون مع الحكومة السورية في بيع النفط والقمح، ستكون الحكومة السورية أقل ميلاً نحو الاعتراض على الحكم الذاتي لقوات سوريا الديمقراطية وستحافظ بدلاً من ذلك على علاقات تعاونية، مع استمرار اختلافاتهما.

وإذا ما تابعت الولايات المتحدة انسحابها بصورة أكبر، قد تتعاون الحكومة السورية في البداية مع قوات سوريا الديمقراطية لمنع انهيار الأمن والحكم في مناطق تصعب إدارتها، ولكن على المدى الطويل، ستكون أقل ميلاً نحو السماح لأجهزة أمنية منافسة بمواصلة السيطرة على جزء مهم من البلاد. وقد تعطي الحكومة السورية الأولوية للسيطرة الكاملة على الموارد الرئيسية، أي حقول النفط والبنية التحتية كسد الطبقة المائي، وبعدها لن تواجه صعوبات كبيرة في تفكيك قوات سوريا الديمقراطية. علاوة على ذلك، قد تحاول الحكومة السورية تفكيك قوات سوريا الديمقراطية كصفقة تبادلية مع تركيا، في مقابل تنازل تركيا عن السيطرة على الجزء الذي تسيطر عليه المعارضة من الطريق السريع M4 في شمال غرب البلاد ومنحها لها. ومن المفارقة أنه في حالة انسحاب الولايات المتحدة، ربما تكون قوات سوريا الديمقراطية، الأكثر تعداداً والأفضل تجهيزاً من الفصائل في الجنوب، أقل حظا في الحفاظ على حكمها الذاتي.

خاتمة

كانت جهود المفاوضين البارزين والفاعلين على الأرض في غاية الأهمية للتوصل إلى اتفاقات بين جهات الحكومة السورية وفصائل المعارضة السابقة والحكم الذاتي المحلي الجزئي في درعا، لكن العوامل الأوسع، والتي يُعدّ بعضها حكراً على الجنوب، تُعتبر هامة أيضاً. مجموعة من العوامل: منها موقف فصائل المعارضة الجنوبية، وإحجام روسيا عن المشاركة بحملة عسكرية مستمرة، وما أظهرته إسرائيل من قدرة واستعداد لإلحاق خسائر بشرية وأضرار بالحكومة السورية، والعلاقات والصلات التاريخية بين شعبة المخابرات العسكرية والمجتمعات المحلية في معظم أرجاء الجنوب السوري، جعلت من المفاوضات والتسويات المسار

الأسهل لمعظم الأطراف. ومنذ ذلك الحين، وبما أن الظروف الأمنية والاقتصادية في الجنوب ما تزال صعبة، والاحتياجات الأساسية غير متوفرة، والمنافسة بين الجهات الأمنية للحكومة السورية تتزايد، يبدو أن درعا بقيت مستقرة بالقدر الكافي لإرضاء دمشق.

أما آفاق حدوث مفاوضات واتفاقات مماثلة بين الحكومة السورية والفصائل المسلحة المحلية في مناطق أخرى من سوريا فهي ليست واعدة بالقدر ذاته. فبالنظر إلى أنها تواجه فصائل أكثر تشدداً في شمال غرب البلاد، وأن مصالحها الكبرى تتمحور حول الشمال الغربي والشمال الشرقي للبلاد، فمن المستبعد أن تتراجع الحكومة السورية عن موقفها وتسمح بقدر كبير من الحكم الذاتي.